النقد اللغويّ في كتاب السرائر لابن إدريس الحِلِّيّ (ت٥٩٨هـ)

أ.م.د. حيدر جبَّار دفتر
جامعة القادسيَّة/كليَّة التربية
أ.م.د. ابتهاج سماع عليّ
جامعة القادسيَّة/كليَّة الآثار

Linguistic Criticism in the Book of (Al-Saraeir) by Ibn Idris Al-Hilli (D.598 AH)

Asst. Prof. Dr. Haider Jabbar Daftar
Al-Qadisiyah University/College of Education
Asst. Prof. Dr Abtihaj Samae Ali
Al-Qadisiyah University/College of Archeology

ملخَّص البحث

قد يحتاج الحديث عن النقد اللغويّ إلى باحث متخصِّص في علم اللغة، ومطَّلع على أغلب النتاجات اللغويَّة للقدماء والمحدثين؛ من أجل الدقَّة في بيان المعنى والاستعمال، ويـزداد الأمر حظـوة إذا كان البحث مهتمًّا بإظهار جهد رجل عمـل بجدٍّ على الاهتمام بمسائل اللغة، لاسيما جانب النقد والتصحيح اللغويّ، فجاء البحث ليُترجِم كلَّ ذلك، بلحـاظ مجموعـة من المقاربات اللغويَّة، مـن أجل إبراز جهد ابن إدريـس الحِلِّيّ في هذا المجال. ونودُّ هنا أن نوضِّح أنَّنا لم نعرِّف بابن إدريس؛ لكثرة ما كُتِبَ في ذلك

الكلـمات المفتاحيَّـة: النقد، ابـن إدريس، السرائـر، التصحيح اللغـويّ، القدماء، المحدثين.

Abstract

A study of linguistic criticism may require a researcher specialized in linguistics and familiar with most of the linguistic productions of the ancients and moderns. For the sake of accuracy in stating the meaning and usage, it is more important if the research is interested in showing the effort of a man who worked hard to pay attention to language issues, especially the aspect of linguistic criticism and correction, so the research came to translate all of this by observing a group of linguistic approaches in order to highlight the effort of Ibn Idris Al-Hilli in this field. Here we would like to clarify that we have not mentioned the biography of Ibn Idris.

Keywords: Criticism, Ibn Idris, (Al-Saraeir), linguistic correction, ancients, moderns.

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمَّد النبيِّ الأمين، وعلى آله وصحبه ومَن والاه إلى يوم الدين. أمَّا بعدُ:

فالنقد اللغويّ واحدٌ من الموضوعات اللغويَّة التي تناولها العلماء بالدرس والتأليف، فقد كتبوا في هذه الظاهرة كثيرًا، بدءًا من القدماء ووصولًا إلى المحدثين والمعاصرين، والمؤلَّفات التي حملت عنوان (لحن العامَّة)، أو جعلته موضوعا لها، نحو: أغلاط اللغويِّين، وتقويم اللسان، وأوهام الخواصِّ والعوام شاهدة على ذلك، فكان أبو الحسن الكسائيّ في كتابه (ما تلحن فيه العامة) أوَّلهم، ثمَّ كان إصلاح المنطق لابن السكِّيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والفصيح لثعلب، وغير ذلك من الكتب التي أحصاها الدكتور رمضان عبد التوَّاب في كتابه لحن العامَّة والتطوُّر اللغويّ، والدكتور عبد العزيز مطر في كتابه لحن العامَّة في ضوء الدراسات اللغويَّة الحديثة[1]. ذلك أنَّ النقد اللغويّ مهمَّته تهذيب العربيَّة من اللَّحن، والكشف عن صحَّة الاستعمال في الجانب النحويّ والصرفيّ والدلاليّ، فلغةُ النصِّ هي أوَّلُ ما يصادف الناقد، لذلك هو مضطرٌّ إلى دراسة النصِّ وتحليله في ضوء أساسيَّات المعجم والقواعد الصوتيَّة، والصرفيَّة، والنحويَّة؛ لبيان مطابقة لغة النصِّ لمراد المتكلِّم مرَّة، وأخرى

(١) ينظر: حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث، د. محمَّد ضاري حمَّادي: ٢٠، ومصنَّفات اللحن والتثقيف اللغويّ حتَّى نهاية القرن العاشر الهجريّ، د. أحمد محمَّد قدور: ٥٥، ولحن العامَّة في ضوء الدراسات اللغويَّة الحديثة، د. عبد العزيز مطر: ٦٥، ولحن العامَّة والتطوُّر اللغويّ، د. رمضان عبد التوَّاب: ١٠٥.

في ضوء مطابقتها لمقاييس لغويَّة ذات طبيعة جماليَّة تناسب ضوابط اللغة ومنظومتها اللغويَّة.

ويبدو ممَّا وصل إلينا من مؤلَّفات، أنَّ أصحابها في ذلك الوقت قد انقسموا على قسمَين، أحدهما: متساهل، والآخر: متشدِّد، وهذا التساهل والتشدُّد جرى مع القدماء، ويستمرُّ مع المحدثين، ولكلِّ فئة من هؤلاء رأيه وحججه التي يستند إليها. وبسبب هذا الانقسام تعدَّدت المناهج واختلفت في المسائل المتعلِّقة بفصاحة اللغات، أو الأخذ بأفصح الألفاظ من اللهجات العربيَّة المختلفة التي كانت أساسًا للاستدلال والاستشهاد.

ولا بُدَّ من ملاحظة أنَّ اللغويِّين منذ أواخر القرن الخامس الهجريّ حتَّى يومنا هذا قد نفضوا أيديهم من إصلاح لغة العامَّة، واتَّجهوا إلى المثقَّفين وأرباب العلوم، يقوِّمون ما اعوجَّ من ألسنتهم، ويسدِّدون ما طاش من أقلامهم، فكتبهم يمكن أن تسمَّى لحن الخاصَّة.

وقد كان ابن إدريس الحِلِّيّ العِجليّ (ت٥٩٨هـ)[1]، صاحب كتاب (السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي)، واحدًا ممَّن اعتنى بالنقد اللغويّ في مُؤَلَّفه المذكور، فضلًا عن أنَّه فقيه وأصوليّ، وعالم جهبذ من علماء القرن السادس الهجريّ، فقد أولى التصويبات اللغويَّة في كتابه عناية كبيرة، وكان مرجعه في أكثر ما كتب أهل

(١) لم نعرِّف بابن إدريس الحِلِّيّ، ولم نضع سيرة علميَّة له؛ لشهرته، وكثرة الفضلاء والعلماء الذين كتبوا عنه، فهو أشهر من أن يُذكَر. يقول الخوانساريّ عنه: «الحبر الكامل، المحقِّق العلَّامة، فخر الملَّة والدين، أبو عبد الله بن إدريس..». روضات الجنَّات: ٦/ ٢٥٤. وشرَّفه نفر كبير من العلماء لا يسع المقام لذِكرهم، ولمن أراد الاستزادة والتفصيل، ينظر: لسان الميزان، ابن حجر: ٥/ ٦٥، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام، الحافظ الذهبي: ٣١٤، وأعيان الشيعة، السيِّد الأمين: ٩/ ١٢٠.

اللغة، بل هم عنده الفيصل في كلِّ مسائل الخلاف؛ لذا لا بُدَّ من الوقوف على تلك التصويبات التي بان فيها الوضوح والدقَّة، ممَّا ترتَّب عليها حكمٌ لغويٌّ أو فقهيّ.

وعصر ابن إدريس هو عصر اللغويِّين الذين نبغوا في مجال النقد اللغويّ وغيره، أمثال ابن مكِّيّ الصقلِّيّ (ت٥٠١هـ)، والحريريّ (ت٥١٠هـ)، وابن السيِّد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ)، وابن هشام اللخميّ (ت٥٧٧هـ)، وغيرهم، وجلُّ تصويبات الشيخ ابن إدريس قائمة، ومتمسِّكة برأي أهل اللغة، وهو ممَّا يُعدُّ مزيَّة علميَّة تستحقُّ الوقوف عندها، على الرغم من أنَّ كتاب السرائر هو كتاب في الفقه، وليس في اللغة، زد على ذلك أنَّ آراء الشيخ لم تُعطَ أهميَّة، على الرغم من دقَّتها واختلافها وجدَّتها في بابها.

وبعد صياغة العنوان بهذه الطريقة، بدا لنا أن يكون عنوان المبحث الأوَّل: في النقد اللغويّ مقاربات في المنهج، فالأعلام في القرن السادس الهجريّ لكلِّ واحدٍ منهم منهجه، وأسلوبه، وربَّما قد اختلف معهم الشيخ أو اتَّفق أو سلك طريقًا وترًا؛ لينأى بنفسه بعيدًا عن المشاكلة والمشابهة، واستعراض منهج الشيخ لا بدَّ له من مصاديق، وموارد للوقوف عندها ومعالجتها. ثمَّ جاء المبحث الثاني ليُظهِر جهد الشيخ في معالجة الأخطاء، فكان بعنوان: مظاهر النقد اللغويّ عند ابن إدريس الحِلِّيّ، وشُفِع البحث بخاتمة نتطلَّع أن تكون بمستوى نتاج ابن إدريس.

وأخيرًا لا بدَّ من القول بأنَّنا استعنَّا بمصادر كثيرة ومتنوِّعة في كتابة هذا البحث، اختلفت بين كتب اللغة، والمعجم، ولحن العامَّة والخاصَّة، وكتب الفقه والتفسير، وغيرها ممَّا ينفع في مجال البحث، وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

المبحث الأوَّل

في النقد اللغويّ مقاربات في المنهج

لا يخـرج مصطلح النقـد اللغويّ عن مفهوم السـلامة اللغويَّة، ومعيار الحكم على جودة النصِّ أو رداءته، بحسـب المسـتويَّات اللغويَّـة المعروفة وما يتبعهـا؛ لأنَّه يعالج قضيَّة جزئيَّة من قضايا اللغة. وقديمًا لم يكن هناك فرق بين اللغة والأدب، فالنقد الأدبيّ هو نقد لغويّ؛ لأنَّ الشـاعر كان يتكلَّم على سليقته، ولم يكن يعرف اللحن، وكلامه هو واحد من مصادر اللغة، ثمَّ أصبح هذا المصطلح فرعًا من فروع اللغة، بعد اتِّسـاع دائرة الدين الإسـلاميّ، وتفشِّي ظاهـرة اللحن بعد دخول غير العرب في الاسـلام، فقد أثَّر ذلـك في فصاحة اللغة وسـلامتها، وعانت العربيَّة من التغيِّير والانحراف والفسـاد في أصواتها أو أوزانها أو نحوها وأساليب تركيبها، بل لم يسلم النصّ القرآنيّ من التحريف واللحن، وحينها ظهرت تلك الدراسـات التي تُعنى ببيان الصواب من الخطأ في القول والاسـتعمال، وتحليـل النصـوص في نواحيها ضبطًـا وبنيةً وتركيبًا، وقـد غالى بعضهم حتَّـى عدَّ كلَّ كلام خالـف كلام القبائل الفصيحة من باب الخطأ واللحن، أمثال الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، والأصمعيّ (ت٢١٠هـ)، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، وثعلب (ت٢٩١هـ)، وغيرهم[1].

(١) ينظـر: النقد اللغويّ في التراث العربيّ، د. ممدوح خسـارة، مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة بدمشـق، عـدد ٨٤، ج٤، ص: ٩٥٥، المدخل اللغويّ في النقـد العربي التطبيقيّ (بحث)، د.خلف الله بن عليّ، المجلَّة الأكاديميَّة للدراسات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، عدد ١٩، ٢٠١٨، ص١٥

وإذا كان القرن الرابع الهجريّ «من أزهى قرون النقد اللغويّ عند العرب؛ لِمَا حفل به هذا القرن من المعارك النقديَّة بين اللغويِّين المحافظين على السلامة اللغويَّة، والشعراء النقَّاد، وما نجم عنها من ظهور كتب المآخذ النقديَّة اللغويَّة»[1]، فإنَّ القرون التي تلته لم تخلُ من المؤلَّفات التي اهتمَّت بهذا الفن، فالقرن السادس كان زمان اللغويِّين الذين نبغوا في مجال النقد اللغويّ، نحو: ابن مكِّيّ الصقلِّيّ، والحريريّ، وابن السيِّد البطليوسيّ، وابن هشام اللخميّ، كما ذكرنا سابقًا.

وقد تجلَّت هذه الظاهرة اللغويَّة بوضوح عند شيخ من شيوخ العلم، وقد كان متضلِّعًا بعلم الفقه وأصوله، وله اهتمامات شاخصة بعلم التفسير ونكاته، فضلًا عن التعليقات والحواشي، إذ كان للشيخ اهتمام واضح وكبير بدلالة الألفاظ، ومرجعه في ذلك كتب المعجمات، وتوجيهات كبار اللغويِّين، والحقُّ أنَّ ذلك يُحسَب له، فقد امتلك الشيخ إصرار إمام همام عرفته القرون والقروم، وهو قمينٌ بالتأمُّل، حريٌّ أن تُنهَّد له دراسة تستجلي دقَّته، وتتقرَّى بأناة منهجه، وتتبُّعه لمظانِّ أهل اللغة، وكتاب السرائر شاخص كافل بما تحدَّثنا عنه، وجلُّ هذه المواضع في (السرائر) تستأهل الوقوف والعرض والنقد، فالفقهاء والأصوليُّون يعودون في معرفة الألفاظ إلى أهل اللغة، وقد سلك ابن إدريس في سرائره منهجًا خصبًا، يعرض المسالة الفقهيَّة، فيستوقفه فيها اللفظ أو التركيب الذي ينشأ منه الخلاف؛ بحسب دلالته، وكان غالبًا ما يستعرض رأي أساتذته في ذلك، ثمَّ يردُّهم أو يناقشهم أو يتَّفق معهم، وعلى رأس هؤلاء الأعلام الشيخ الطوسيّ (ت٤٦٠هـ) في كتبه الفقهيَّة والأصوليَّة المشهورة، وهي (المبسوط، والخلاف، والنهاية).

(١) النقد اللغويّ عند العرب في القرن الرابع الهجريّ (رسالة ماجستير)، محروس محمَّد إبراهيم، جامعة القاهرة، كليَّة الآداب، ١٩٩٦: ٦.

وبعد التعقُّب الدقيق لمسارات الشيخ الدلاليَّة واللغويَّة فيما يتعلَّق بدلالة الألفاظ، وجدته في كثير من الأحيان ينقل أقوال أهل اللغة، ويستشهد بنصوصهم، بل قد يحكم عليها أحيانًا بالأفصح أو الأشهر، ودائمًا يختتم عبارته أنَّ المرجع في ذلك أهل اللغة، والثابت أنَّه لا تكاد صفحة من صفحات كتابه تخلو من وقفة على دلالة المفردات، وسنقتصر في ذلك على ما كان له فيه توجيه أو متابعة.

والذي تحدَّثنا عنه آنفًا كان بيِّنًا وواضحًا عند محقِّق كتاب السرائر، وفي كتب الشيخ الأخرى، مثل: (المنتخب)، فقد ذكر المحقِّق أنَّ هناك نقودًا للشيخ في بعض الاستعمالات اللغويَّة، موجَّهة إلى الشيخ الطوسيّ، وقد ذكر بعضًا منها[1]، ثمَّ قال- أي المحقِّق- عنها: «وهي مهما كانت في وجاهتها، إلَّا أنَّها ليست بمستساغة ما دام احتمال التصحيف والتحريف من سهو القلم موجودًا»[2]. والثابت عندي أنَّها مستساغة ولافتة للنظر، ويبدو أنَّ المحقِّق لم يُحصِها عددًا، ولم يتذوَّقها دلالةً، وإن كان بعضها أقرب إلى التصحيف والتحريف، فبعضها الآخر متنوِّع، وفيه فرادة دلاليَّة ولفظيَّة قائمة على تغيير المعنى والحكم.

لقد تتبَّعنا الشيخ في كتاب السرائر، بحثًا عن المواضع التي ذَكَر فيها أهل اللغة، ولاسيما التي وقف عندها مصحِّحًا، ومصوبًا لدلالة الألفاظ فيما يتوافق بين دلالة هذه الألفاظ في نصوصها المتعدِّدة، وما يترتَّب على ذلك من معنى عند أهل اللغة، يمكن أن يوظِّفه الفقيه أو الأصوليّ في بيان الدلالة، وكان الشيخ في جلِّ هذه المواضع معترضًا ومدقِّقًا ومستفهمًا؛ من أجل بيان المراد، وتأكيد أنَّ اللغة هي الأصل المعوَّل عليه في بيان الألفاظ عند أهل كلِّ فنٍّ.

(١) ينظر: منتخب التبيان: ١/ ١١٧.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١١٧.

وقد كثرت عبارات الشيخ على نحو: «ما وجدت في كتب اللغة، قال أبو عليّ النحويّ الفارسيّ، قال الأصمعيّ، العامَّة تُخطىء فتقول، قال الجوهريّ في الصِّحاح، قال ابن السكِّيت، والصحيح ما قاله أهل اللغة، فالمرجع في ذلك إليهم، وهو قول جماعة اللغويِّين، بل عند أهل اللغة يُقال»، وغير ذلك من العبارات.

إنَّ كتاب السرائر، كما أسلفنا، هو كتاب في الفقه، وليس كتابًا في النقد اللغويّ، فقد شاعت كتب التصحيح والنقد في القرون المختلفة، ولاسيما القرن السادس الهجريّ، الذي عاش فيه ابن إدريس، وتقوم هذه الكتب «على إيراد كلمات أو صيغ، والحكم بأنَّها لحن، أو خطأ، أو غلط تقوله العامَّة، ولا يصحُّ استعماله، وتذكر الصواب الذي يجب إحلاله محلَّ الاستعمال الخاطئ»[1]، وهذا ما كان يعنيه كلُّ من ألَّف في لحن العامَّة من القدماء والمحدثين، ويظهر ذلك بوضوح من الأمثلة التي عالجوها في كتبهم، فاللحن الذي يظهر في الإعراب مثلًا كان من نصيب مصنَّفات النحويِّين، واللحن الذي يصيب بنية الكلمة كان من نصيب الصرفيِّين، «أمَّا اللحن الذي في الأصوات أو الصيغ أو في استعمال الكلمة أو نشأ عن التصحيف أو التحريف، فقد كان من نصيب اللغويِّين»[2].

وما شاع عن ابن إدريس الحِلِّيّ في النقد اللغويّ كان يتعلَّق بالصيغ، أو استعمال الكلمة، أو ما كان يعزوه إلى التصحيف أو التحريف، ولا يفوتني أن أزعم أنَّ ما دفع الشيخ في هذه المواضع اللغويَّة إلى بيان دلالة الألفاظ هو المعنى، فكثير من المصطلحات الفقهيَّة المستعملة في أبواب الفقه يجب عنده أن تتوافق مع الدلالة المعجميَّة واللغويَّة، فدراسة المعنى عند الأصوليِّين، وما شاع من تصوُّر لغويّ عندهم قائم على أهل اللغة على تفاوت يسير، قد ذُكر في محلِّه في مدوَّنات أهل هذا الفن.

(١) لحن العامَّة في ضوء الدراسات اللغويَّة: ٤٣.

(٢) أبو منصور الجواليقيّ وآثاره في اللغة: ٢٦٢.

ويمكـن القـول إنَّ ما كتبه ابن إدريس في هذا الباب يمكـن أن يصنَّف ويوضع في باب غلط الضعفاء من الفقهاء، أو ما يلحن فيه الفقهاء، عن سـهوٍ أو عمدٍ وعدم دقَّة، أو لعجمة أو لِلُكْنَة، وقد سـبقه في ذلك جملة من العلماء قد وقفوا عند ذلك وشـخَّصوه وتمثَّلـوه، أمثـال ابن مكِّيّ الصقـلِّيّ في كتابه (تثقيف اللسـان)، فقد وسـم الصقلِّيّ أحد أبـواب كتابه (باب غلط أهل الفقـه)، وكذلك فعل ابن بري، فقد كتب (غلط الضعفاء من الفقهاء)، ولا يسـتبعد اطِّلاع الشـيخ على مصنَّفات هـؤلاء العلماء، والاهتمام بهم، وتأثُّـره بتتبُّعهـم لمظانِّ اللغة، على الرغم مـن عدم التصريح بهم، أو بالاسـتفادة منهم، ولعلَّ ما يدفع ذلك عنه سـعة علمه وتبحُّره وتتبُّعه لكلِّ مفاصل المسائل الفقهيَّة، سواء كانت لغويَّة أم خلافيَّة أم منطقيَّة.

يـزاد على ذلك أنَّ اللحن في القرون المتأخِّرة قد عـمَّ كثيرًا من الخواص حتَّى صار لافتًا للنظر، وهذا ما دعا الصقلِّيّ وغيره إلى أن يعقد أبوابًا في كتابه تبعًا لهذه الطبقات من الخواص، تمييزًا لغلطهم، وتنبيهًا عليه.

وهـذا واضح بيِّن عنـد الحِلِّيّ، فقد تابع شـيخه الطوسيّ، كما أسـلفنا، في جلِّ هذه المسـائل، وخَطَّأه واسـتدرك عليه في كثير منها، على جلالة مقام الشيخ الطوسيّ في علم اللغة والفقه والتفسير.

ولعلَّ ذلك يعدُّ تفرُّدًا للشـيخ ابن إدريس، وضربًا من لحن الخواصِّ بلا ريب، فقد جُمـع هذا اللون مـن اللحن في هذه الموارد بعد أن وردت عند المتقدِّمين أشـتاتًا في كتب اللحن المختلفة، وممَّا يُحسـب لابن إدريس أيضًا أنَّ جميـع المفردات التي تتبَّعها وصوَّبها ووجَّهها بما ينسجم مع السياق والمعنى في كتاب السرائر، لم تكن موجودة عند المتقدِّمين ممَّـن كتبوا في التصويب اللغويّ ولحن العامَّة والخاصَّـة إلَّا اللمم، وهذه فضيلة تُضاف إلى فضائله، ولعلَّ الذي يفسِّر ذلك أنَّها ألفاظ شـاعت وترعرعت على ألسـنة الفقهاء،

وهي اصطلاحات خاصَّة بهذا العلم، وواضح أنَّ الإشكال في اللغة إنَّما يقع «إذا اعتقد المرء أنَّ هذا الاستعمال صواب فاستعمله، وهو خطأ، أو إذا اعتقد أنَّ ذلك الاستعمال خطأ فتجنَّبه، وهو صواب، فذانك الأمران هما مادَّة التصحيح اللغويّ وميدانه»[1]، وأنَّ المستقصي إذا وجد شيئًا من هفوات العلماء لا يصحُّ أن يغضَّ الطَّرف عن إظهاره؛ لئلَّا يتعجَّل من يطَّلع على ما كتبوه، فيعمل على إفساده، ويُسيء في توظيفه.

وإذا كان ابن إدريس في قليلٍ من المواضع متساهلًا متسامحًا، يتَّخذ سبيل الاتِّساع في تجويزه لبعض ما أنكره العلماء، فإنَّه في سائر الألفاظ الأُخر على النقيض من هذا، فهو متزمِّت ومتشدِّد، ومقياس الصواب عنده هو ما تواتر عند أهل اللغة، وجاء على لسانهم.

واللافت للنظر عند ابن إدريس أنَّه لم يترك لفظًا غامضًا أو مشكلًا بلا بيان وتوضيح، وإن كان ظاهره قد شُرح على أيدي مَن تقدَّمه من العلماء، فحاله حال ابن هشام اللخميّ حينما قال وهو يشرح كتاب (الفصيح) لثعلب (ت٢٩١هـ): «إنَّ أكثر من تقدَّم إلى شرحه لم يُشفوا عليلًا، ولا برَّدوا غليلًا، ولا استوفوا غرضًا، ولا ميَّزوا من جوهره عرضًا، وإنَّما فسَّروا من كلٍّ بعضًا، وذكروا من فيضٍ غيضًا»[2].

ولعمري لقد أجاد وزاد في كلِّ المواضع التي استوقفته، فقد أظهر غامضًا، وأبان مشكلًا، وقد اتَّسم بهدوء العالم، وتمحيص الباحث، وصواب المنهج، وممَّا يُحسب له في ذلك كلِّه أنَّ كلامه وتوجيهه لم يخرج عمَّا ذهب إليه المعجميُّون واللغويُّون قبله، وفوق ذلك أنَّه كان واضح العبارة، مهذَّب الفكرة، لم يتهجَّم على من تقدَّمه، بل في كثير من الأحيان يبحث له عن عذر، فينسب ذلك الخطأ إلى النسَّاخ، أو إلى التصحيف

(١) حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث: ٢٤.
(٢) شرح الفصيح: ٤٥.

والتحريف، وفي قليلٍ من المواضع، يقع الشيخ نفسه في وهم، فيُجانب الصواب من حيث لا يدري[١].

ويبدو ممَّا أورده من الاستعمالات التي حكم على أغلبها بالغلط، كثير التشدُّد، ينشد الأفصح في اللغة، ولا يعبأ بما دونه من وجوه أقلَّ فصاحة، أو هي ضعيفة جائزة، وهو بمذهبه هذا يُعدُّ واحدًا من أصحاب مبدأ تنقية اللغة المعروفين، فدلالة اللفظ من حيث الإفراد والتركيب عند أصحاب المعجمات وأهل اللغة، هي الحاكمة على صحَّة الاستعمال وعدمه، وهذا لا يتعارض عنده مع ما ينفتح من مسالك التعبير بالاستعمال المجازي سوى أنَّ الفن الذي يتحدَّث به، وهو (علم الفقه)، لا يحتمل- إلى حدٍّ ما- تعدُّد الدلالة لمصطلحاته، وأنَّ الخطأ ليقع في المستجدِّ المستحدث، أحيانًا وأخرى في دلالة اللفظ وما يحتمله، وما يمكن أن يُطلَق عليه بلحاظ ثقافة المستعمل للغة حين لا يوضع في موضعه الذي حدَّدته له اللغة، وقد يكون في الخافي من معناه ما لا يوافق الموضع الذي وضِع فيه، فيُستعمَل في غير وجهه. قال ابن جنِّيّ(ت٣٩٢هـ): «فربَّما استهواهم الشيء، فراغوا به عن القصد»[٢]، وربَّما يقع الوهم في استعمال الألفاظ بسبب التقارب في الدلالة، «وليس في التصحيح اللغويّ حجر أو تقييد أو إلزام، إذ إنَّ قوام ما يهدف إليه المصحِّحون أن ينبِّهوا على الاستعمال غير الصحيح، الذي لا ينهض على أصل في اللغة، ولا تقرُّه المعجمات»[٣].

وعلى الرغم من كلِّ ما تقدَّم، ينطوي التصحيح اللغويّ أو النقد على قدر كبير من المجازفة، فليس من اليسير أن يمنع مانع بناءً أو دلالةً للفظ، أو تركيبًا لغويًّا معتمدًا على

(١) ينظر في ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر: لفظة(نقد) في المبحث الثاني.
(٢) الخصائص: ٣/ ٣٧٣.
(٣) في التصحيح اللغويّ والكلام المباح، د. خليل بنيان الحسُّون: ١٧.

ما تناهى إليه من العلم، وما توافر لديه من الشواهد والدلائل، فاللغة باتِّساعها مكانًا وزمانًا، وبثراء تراثها، ليس من السهل الإحاطة بكلِّ دقائقها إحاطة تامَّة، فضلًا عن أنَّ المصحِّح قد يقع هو في وهم؛ فيُجانب الصواب، ومن هنا رافق جهد التصحيح جهدًا آخر، هو متابعة ما يقرِّره المصحِّحون، فالتصحيح مُحتاج إلى تصحيح.

ويجدر بنا أن نذكر مسألة مهمَّة قد عدَّها ابن إدريس المرجع عنده في الحكم على الألفاظ ودلالتها من حيث الصواب والخطأ، وهي الرجوع إلى أهل اللغة وأصحاب المعجمات. أقول: إنَّ الاحتكام إلى المعجمات فيما يصحُّ استعماله وما لا يصحُّ، لا يتحقَّق دائمًا، والدليل على ذلك أنَّ المعجمات كلَّها ابتداءً من العين للخليل، إلى تاج العروس للزَّبيديّ، لم تستوعب كلَّ المسموع، وكلَّ الوارد في النصوص الشعريَّة والنثريَّة، ولهذا استدرك عليها علماؤنا كثيرًا من الأبنية بدلالات أخلَّت بها، أمَّا إذا كان الرجوع إليها أو إلى أهل اللغة، كما فعل ابن إدريس في كثير من المواضع، بدافع تأييد المعنى، وبيان دلالة اللفظ إفرادًا وتركيبًا واستعمالًا، فلا بأس بذلك، بل يعدُّ حجَّة لا يمكن ردَّها أو إنكارها، وكان رجوعه إليها من هذا الباب، بعد التمحيص والتدقيق.

ولا بدَّ من القول إنَّ سعة علم الرجل، وإحاطته، وإلمامه، ووضوح منهجه، تجعل القارئ يرسم رؤى هادفة قائمة على حسن تطلُّعه، فهو من غير قصد تراه يعالج الغامض، ويستفهم عن المشكل، متسلسل الأفكار، واضح الرؤى، والتصويب عنده جزء من منهجه لا يعمل قاصدًا على تتبُّعه، ولا يرى ضرورة في بيان ذلك والرجوع إلى مصادره، فالسياق والاستعمال وضرورات المعنى هي الحاكمة عنده، وهو، فضلًا عن ذلك، يتَّسم بحسن النقل والأمانة، وهو خير خلف لخير سلف، يتذوَّق اللغة، ويعمل على فروقها، ويستدرك ما فات الأوائل من تلطُّف في صياغتها، وعبق في ظلالها.

المبحث الثاني

مظاهر النقد اللغويّ عند ابن إدريس الحِلِّيّ

تمثِّل ظاهرة النقد اللغويّ معيارًا من معايير سلامة اللغة وفصاحتها، فبها يمكن التمييز بين جمال اللغة وعذوبتها، ورهافة جرسها ووقعها، وبين قبحها ورداءتها، وبساطة ألفاظها، أو سوء معانيها، وهذا لا يتعارض بوجه مع ما سيق لتلك اللغة من تطوُّر وتبدُّل وعدول، فالنقد هو صفة لتثقيف اللسان وتلقيح الجنان، كما يقول ابن مكِّي الصقلِّيّ، ولغرض الدقَّة التي تتَّصف بها العربيَّة في بيان غرض الألفاظ، ودلالتها، وصياغتها، وحسن تفرُّدها، وصياغتها، لا بدَّ من عرض جهد الشيخ ابن إدريس في توجيهه لبعض الألفاظ التي رأى أنَّها مالت عن أصولها، ولا بدَّ من العمل على إعادة استقامتها؛ ليزداد نفعها، وكلُّ ذلك لا يقوم إلَّا بمعونة أهل اللغة، وسلاطين الدراية من اللغويِّين بعامَّة، والمعجميِّين خاصَّة. وأوَّل أمثلتنا[1] ما جاء في:

١. مادة (آصُع) (أصْوُعٌ) (أصْيع):

جاء في كتاب الإيمان، في أقسام الكفارات وأحكامها، قال ابن إدريس: «شيخنا أبو جعفر في نهايته جمع الصَّاع على أصع، فقال: كفارة من تزوَّج بامرأة في عدَّتها خمسة أصع

(١) لا بدَّ من الاشارة إلى أنَّ كتاب السرائر زاخر بالأمثلة، ينظر على سبيل التمثيل: التخفاف: ٣/ ٣٠٧، الأسكتان:٣/ ٣٩٢، حاضر لباد: ٢/ ٢٣٦-٢٣٧، الحبن: ١/ ٤٢٨، رأس: ٣/ ٤٧٠، عرق: ١/ ٣٩٠، فاره:١/ ٤٩٧، قرن المنازل: ١/ ٥٢٨، محماة: ٣/ ٢٣١، وغير ذلك الكثير.

مـن دقيق، وإنَّما جمع الصاع أصوع، قال الأصمعـيّ: العامَّة تُخطى، فتقول: ثلاثة أصع، وإنَّـما يُقال: ثلاث أصـوع، وقد يذكَّر الصاع ويؤنَّث، فمن أنَّثـه جمعه على أصوع، ومن ذكَّره جمعه على أصواع»[١].

والصـاعُ هـو مكيال يُكال به، يسـاوي أربع أمـداد، وجمعه أصْـوُعٌ. وقيل هو إناء يُشرب فيه، فالصُواع لغة في الصاع[٢]، وزاد ابن سـيده بأنَّ الصاع يذكَّر ويؤنَّث، وجمعه أصْـوُع، وأصْواعٌ وصيْعان[٣]، وهذا ما جعل ابن مكِّـي الصقلِّيّ يخطِّئ من يجمع صاع عـلى (آصُع)، والصواب في جمع صاع عنده أصْوُع، مثل دار وأدور، ونار وأنور، ويجوز همـز الواو فيها؛ لثقل الضمَّة عليها[٤]، وتبعه في ذلك ابن برِّي قائلاً: «ويقولون: في جمع صاعٍ (آصُعٌ)، وصوابه: أصْوُعٌ»[٥].

ولا شكَّ في أنَّ ابن إدريس قد تابع اللغويِّين والمعجميِّين في جمع هذه المادَّة اللغويَّة، وسار على خطاهم، وخطَّأ شيخه الطوسيّ في جمعها، مشيرًا إلى رأي الأصمعيّ في ذلك، بلحـاظ كونـه رأس اللغويِّين المأخوذ برأيه، والحقُّ أنَّ الكثـير من اللغويِّين قد ذهبوا إلى هذا المذهب، كما أشرنا.

ونقـل المطـرَّزيّ (ت٦١٠هـ) رأي أبي عـليّ الفـارسيّ قائـلا: «وجمعـه أصْـوُعٌ وصيعـان، وأمَّا آصُـعٌ فَقَلبُ أصْؤُعٍ بالهمزة لضمَّة الـواو كآدُر في أَدْؤُر جمع دار عند أبي عـليّ الفارسيّ»[٦]، وتوسَّـع الفيُّوميّ في عرض آراء القوم، فـزاد البيان وضوحًا، بقوله:

(١) السرائر: ٣/ ٧٧، وينظر: النهاية: ١/ ٤٥.
(٢) ينظر. تاج اللغة: ١/ ٤٠٠.
(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١/ ٣٠٩.
(٤) ينظر: تثقيف اللسان: ١٨٩.
(٥) غلط الضعفاء من الفقهاء: ٢٢، وأربعة كتب في التصحيح اللغويّ: ٢٢
(٦) المغرب في ترتيب المعرب: ٣/ ٢٩٤.

«قال الفرَّاء: أهل الحجاز يؤنِّثون الصاع، ويجمعونها في القلَّة على أَصْوُع، وفي الكثرة على صيعان، وبنو أسد وأهل نجد يُذكِّرون ويجمعون على أصواع.. ونقل المطرِّزيّ عن الفارسيّ أنَّه يجمع أيضًا على آصُعٍ بالقلب.. وهذا الذي نقله جعله أبو حاتم من خطأ العوام، وقال ابن الأنباريّ: وليس عندي بخطأ في القياس؛ لأنَّه وإن كان غير مسموع عن العرب، لكنَّه قياس ما نقل عنهم، وهو أنَّهم ينقلون الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء، فيقولون أَبْآرٍ وآبَارٌ»[1]. وهذا التعارض في صيغة الجمع لـ(صاع) بين أبي حاتم وابن الأنباريّ، بناءً على السماع والقياس، يمثل اختلافًا بين أهل اللغة، ويُعدُّ من خطأ العوام عند بعض اللغويِّين، الذي لا بدَّ له من صواب، وهذا ما جعل ابن إدريس أكثر ميلًا للأشهر من أقوال اللغويِّين.

وممَّا يلحظ على نصِّ ابن إدريس السابق أنَّ جمع صاع قد ذُكرت في نسخة مؤسَّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرِّسين بقم، بلا حركات، وهي(اصع)، أمَّا نسخة مكتبة الروضة الحيدريَّة، وهي موسوعة ابن إدريس، فقد ذُكرت في النصِّ (أصيع)، وقد علَّق محقِّقها على ذلك قائلًا: «الموجود في النسخَتَين بإيران وبيروت- قديمًا وحديثًا-(ويقصد الموجود في كتاب النهاية) (أَصْوُع)، ولعلَّ ما نقله المصنِّف كان في نسخته»[2].

وسواء اعتمدنا على نسخة جماعة المدرِّسين، أو نسخة الموسوعة، فلم يُذكر فيما نقل عن ابن إدريس أنَّ (الصاع) قد جُمِع على (أصوع)، وربَّما يحمل ما موجود في نسخة جماعة المدرِّسين، وهو(اصع) على ما ذكره اللغويُّون، وهو(آصُع) الذي تعرَّض إلى القلب، وكذلك ما جاء في الموسوعة (أصْيع) يحمل على رأي أهل الحجاز الذين

(١) المصباح المنير: ٥/ ٢٨٦.
(٢) السرائر: ٥/ ١٢٢.

يؤنِّثون الصاع ويجمعونه في الكثرة على صيعان، وربَّما أصْيع، وهذا ما سعى ابن إدريس إلى تصويبه، وممَّا يؤخذ عليه أنَّه لم يذكر آراء اللغويِّين الآخرين، ولاسيما ما نُقل عن أبي عليّ الفارسيّ، وكذلك ما حمله ابن الأنباريّ على القياس، ولعلَّ الشيخ ابن إدريس قد حمل ذلك على الأشهر عند اللغويِّين، وما خالف ذلك جعله من خطأ العوام، فهو يأخذ بالسماع، ولا يستسيغ القياس، أو قُل: يعمل على تضعيفه، فمقياس الصواب عند المتشدِّدين هو الأفصح، وما عداه لحن، وعند المتساهلين كلُّ ما تكلَّمَت به العرب وما قيس على كلامهم، فهو صواب، لذا جاء على لسانهم «وصُعْتُ الغنم أصُوعها وأصِيعها: فرقتها»[1]، وهلَّم جرًّا.

٢. مادَّة (الجلاهق):

جاء في كتاب الصيد والذبائح على لسان ابن إدريس: «ولا يؤكل من الطير ما يُصاد بسائر أنواع آلات الصيد، إلَّا ما أدرك ذكاته، إلَّا ما يقتله السهم، ويكون مرسله قد سمَّى عند إرساله، أو ترك التسمية ساهيًا، مع اعتقاده لوجوبها.. أو صيد بالبندق، وهو الجلاهق، وهو الطين المدوَّر، يُرمى به عن القوس، فارسيّ، وأصلة بالفارسيَّة (جلاهة)، الواحدة جلاهقة وجلاهقتان، وليس الجلاهق، القسي، كما يظنُّه بعض النَّاس. وقال شيخنا المفيد في مقنعته، ورمي الجلاهق، وهي قسي البندق، حرام، والصحيح ما ذكرناه، فإنَّه قول اللغويِّين، ذكره ابن الجواليقيّ في المغرب، وذكره أيضًا الجوهريّ في كتاب الصِّحاح، والاعتماد على أهل اللغة في ذلك، فإنَّهم أقوم به»[2].

(١) المعجم الاشتقاقيّ المؤصِّل لألفاظ القرآن، د.محمَّد حسن جبل: ٣/ ١٢٢٣، وينظر: القاموس المقارن، د. خالد إسماعيل: ٣١٠.

(٢) السرائر: ٣/ ٩١.

ذَكر ابن إدريس أنَّ (الجلاهق) هي كرات الطين، أي هي الطين المدوَّر الذي يُرمى به عن القوس، ويُستخدم في الصيد، وهو فارسيّ، وأصله (جلاهة)، وليس الجلاهق عنده القسي، أي قوس الجلاهق، كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء الذين بدا لهم أنَّ هذا اللفظ من المشترك اللفظيّ، وعزَّز ابن إدريس ما ذهب إليه بقول اللغويِّين أمثال الجواليقيّ والجوهريّ، وردَّ على شيخه المفيد، الذي يرى أنَّ الجلاهق هي نفسها قسي البندق، وذهب الخليل إلى أنَّ الجلاهق هي البندق الذي يُرمى به، وهو دخيل[1]، وكذلك قال ابن دريد: «والجلاهق الذي يرمي به الصبيان البندقَ»[2].

وشيخنا ابن إدريس قد نقل كلام الجواليقيّ القائل: «لم يجتمع الجيم والقاف في كلمة عربيَّة إلَّا بحاجز.. والجلاهق الذي يرمي به الصبيان، وهو الطين المدوَّر المدملق، يرمى به عن القوس»[3]، وقد سبق الجواليقيّ إلى ذلك الجوهريّ، قائلاً: «والجلاهق: البندق، ومنه قوس الجلاهق، وأصله بالفارسيَّة (جله)، وهي كبَّة غزل، والكثير جلهًا، بها سمِّي الحائك»[4].

ولعلَّ ابن إدريس قد قدَّم الجواليقيّ على الجوهريّ؛ لأنَّ الجلاهق كلمة فارسيَّة، والجواليقيّ أقرب وأكثر اهتمامًا بهذه الألفاظ من غيره، والثابت أنَّ الجوهري كان أكثر دقَّة وتخصيصًا لدلالة لفظ الجلاهق حينما خصَّصها بالبندق، ثمَّ قال: ومنه قوس الجلاهق، وكأنَّه يريد أن يقول: إنَّ قوس الجلاهق غير الجلاهق التي هي كرات الطين أو البندق.

(١) ينظر: العين: ٥/ ٢٤٣.
(٢) جمهرة اللغة: ٢/ ١٣٤، وينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباريّ: ١/ ٢٧٤.
(٣) المعرب من الكلام الأعجميّ: ١٤٤، وينظر: شفاء الغليل شهاب الدين الخفاجيّ: ٦٧، والألفاظ الفارسيَّة المعرَّبة، مجيد أنور عبَّاس: ٤٣.
(٤) تاج اللغة: ١/ ١٣٤

وذكر أحد الباحثين أنَّ الجواليقيّ كان «كثيرًا ما يقول: وقال بعض أهل اللغة، وهو يعني الجوهري أحيانًا، أو يقول: وقال ويريد ابن دريد.. ومعظم كتابه هذا ممَّا جمعه من هؤلاء الثقات، من غير أن يبيِّن صحَّة أقوالهم، أو مدى صحَّتها»[1].

ويبدو أنَّ الجواليقي قد اعتمد على علماء سبقوه في نقل مواد كتابه من كتبهم، أو من أقوالهم المرويَّة عنهم، وعلى الرغم من ذلك، وقع في أوهام عدَّة، ومنها أنَّه يغفل نسبة بعض النقول والروايات إلى أصحابها، فيبدو للقارئ أنَّها آراء الجواليقيّ نفسه[2]، وهذا ما أردنا الإشارة إليه، فقد سبقه الجوهريّ في معنى الجلاهق، ولم يختلف الجواليقيّ في نقله لمعنى الجلاهق عنه، غير أنَّه لم ينسبه إلى الجوهريّ، وهذا من العيوب التي نُسبت إليه كما أشرنا.

ولا يخرج عن هذا المعنى للجلاهق ما ذهب إليه ابن منظور والزَّبيديّ والطريحيّ[3]، وربَّما هذا التواتر في نقل هذا المعنى اللغويّ للفظة (الجلاهق) هو الذي جعل ابن إدريس يعمل على تصحيحها لغويًّا؛ من أجل أن تستقيم دلالتها، ويتحقَّق مراد الصيد ودلالته، ويصحِّح ما ذهب إليه الشيخ المفيد.

وما ذهب إليه الشيخ ابن إدريس هو إطلاق، قد ذهب العلماء إلى شبه اتِّفاق عليه (في معنى القوس ودلالته)، فقد ذكر الشيخ الطوسيّ ثلاثة أنواع من الأقواس: «قوس من قسي، وقوس نشَّاب، وهو قوس العجم، وقوس نبل، وهو قوس العرب.. ويكون له قوس جلاهق، وهو قوس

(١) المعرب والدخيل، د. محمَّد التونجيّ: ٤٤.

(٢) ينظر: أبو منصور الجواليقيّ وآثاره في اللغة، د. عبد المنعم أحمد صالح: ١٢٥-١٤٠، وأوهام الجواليقيّ في المعرب، د. صباح عبَّاس السالم: ١٧.

(٣) ينظر: لسان العرب: ١٠/ ٣٧، وتاج العروس: ١/ ٦٢٣٣، ومجمع البحرين: ٥/ ٢٤٣، ومحيط المحيط، بطرس البستانيّ: ١/ ٣٩٠.

البندق»[١]، وهذا يعني أنَّ القوس عندهم يختلف عن البندق، أو كرات الطين، وقد زاد المحقِّق البحرانيّ معلِّقًا على كلام الشيخ الطوسيّ: «ولعلَّ الشيخ نقل عرفًا لغويًّا أو عاميًّا في أنَّ القوس إنَّما يُطلق حقيقة على الثلاثة السابقة»[٢]، قال العلَّامة الحِلِّيّ: «أو يكون له قوس جلاهق، وهي قوس البندق»[٣]، فالجلاهق يكاد يكون عليها شبه اتِّفاق على أنَّها أحد أسماء القوس، وهي التي تُضرَب بها كرات البندق.

هذا ما تشاكل عليه أهل اللغة وأرباب المعجمات، وشذَّ عن ذلك رأي لرينهارت دوزي، حيث قال: «ولا تعني كلمة بندق كرات من الطين أو الزجاج أو المعدن يرمى بها بالجلاهق فقط، بل تعني قوس البندق، وهو الجلاهق، أي قذَّافة البندق أيضًا.. وقد صارت كلمة بندق بمعنى الجلاهق»[٤].

ويبدو أنَّ الرجل قد ذهب إلى ذلك من باب توسُّع اللغة وتطوُّرها دلاليًّا، وكثرة استعمال بعض الألفاظ مكان بعضها الآخر استعمالًا فيه شيء من الاشتراك اللغويّ، وهذه طبيعة اللغة وطبيعة الاستعمال أيضًا، فمن يتساهل في ذلك يعمل على الاقتراب والتناوب، ومن يتشدَّد وينشد الدَّقة يعطي دلالة واحدة ودقيقة لكلِّ الألفاظ اللغويَّة، ويسعى إلى فرادة تعبيريَّة من أجل دقَّة المعنى وبيان المراد، وهذا ما كان ينشده كثير من أصحاب النقد اللغويّ في كتبهم ومؤلَّفاتهم، وحذا ابن إدريس حذوهم.

٣. مادَّة (الحارصة):

جاء في كتاب الديات والجنايات في أنواع الجراحات[٥]، قال ابن إدريس: «فعلى

(١) المبسوط: ٤/ ٢١.
(٢) الحدائق الناضرة: ٢٢/ ٤٨٩.
(٣) مختلف الشيعة: ٦/ ٢٣٧.
(٤) تكملة المعاجم العربية: ١/ ٤٥٠.
(٥) الجراحات عند ابن إدريس:=

ما حررناه، الجراحات عشرة، وقال شيخنا في نهايته: الجراحات ثمانية، أوَّلها الحارصة، وهي الدامية، ثمَّ الباضعة، ثمَّ المتلاحمة، ثمَّ السِّمحاق، والذي اخترناه مذهب الجلَّة من المشيخة من أصحابنا، مثل السيِّد المرتضى.. وإلى هذا يذهب شيخنا المفيد.. والفقيه سلَّار في رسالته، وهو قول جماعة اللغويِّين مثل الأصمعيّ، وأبي عبيد القاسم بن سلَّام.. وابن قتيبة.. وشيخنا أبي جعفر، جعل الحارصة هي الدامية، وجعل مكان الدامية الباضعة، وجعل مكان الباضعة المتلاحمة، وبعدها السمحاق، وجميع أصحابنا جعلوا الرابعة من الشجاج السمحاق بلا خلاف»[1].

وعلى نحو الإجمال، فالقول في عدد الجراحات وفي ترتيبها مختلف فيه عند الفقهاء[2]، وغرضنا في هذا الموضع بيان أنَّ الحارصة هي الدامية، على رأي الشيخ

=أوَّلها الحارصة، بالحاء غير المعجمة، والصاد غير المعجمة، وهي التي تحرص الجلد، يعني تشقُّه قليلًا.

ثمَّ الدامية، وهي التي تشقُّ اللحم بعد الجلد، ثمَّ المتلاحمة، وهي التي أخذت في اللحم، ولم تبلغ السمحاق.

ثمَّ السمحاق، بالسين غير المعجمة، وكسرها، وسكون الميم، والحاء غير المعجمة، وفتحها، والقاف، وهي التي بينها وبين العظم قشيرة رقيقة، وكلُّ قشرة رقيقة فهي سمحاق، ومنه قيل في السماء سماحيق من غيم.

ثمَّ الموضحة، وهي التي تبدي وضح العظم، وتقطع القشيرة الرقيقة التي سمِّيت سمحاقًا، ثمَّ الهاشمة، وهي التي تهشم العظم، ثمَّ المنقِلة بكسر القاف، وهي التي تخرج منها فَراش العظام، وفَراش الرأس بفتح الفاء، والراء غير المعجمة، المفتوحة، والشين المعجمة، وهي عظام رقاق تلي القحف، وتحوج إلى نقله من موضع إلى موضع، ثم الآمة وهي المأمومة بعبارة الفقهاء، وهي التي تبلغ أمّ الرأس، وأمّ الرأس، الخريطة التي فيها الدماغ، وهو المخ؛ لأنَّ الدماغ في خريطة من جلد رقيق، والدَّامغة تزيد على المأمومة، بأن تخرق الخريطة، وتصل إلى جوف الدماغ، فالواجب فيهما سواء، وهو ثلث الدية بلا خلاف. ينظر: السرائر: ٣/ ٤٠٦-٤٠٧.

(١) السرائر: ٣/ ٤٠٩، وينظر: النهاية، الشيخ الطوسيّ: ٩٥.

(٢) ينظر: نزهة الناظر: ١/ ١١٤، واللمعة الدمشقيَّة: ٧/ ٥٦، والأشباه والنظائر، يحيى بن سعد=

الطوسيّ، أم غيرها كما يرى ابن إدريس، وهذا أمر متعلِّق بمباحث اللغويِّين والمعجميِّين، قبل الفقهاء والأصوليِّين وهذا ما سار عليه ابن إدريس في نصِّه المتقدِّم.

ويبدو أنَّ الفقهاء والأصوليِّين قد اختلفوا في الحارصة والدامية والباضعة، وقد اتَّفقوا على غيرها من الجراحات، وهذا ما دفع الشيخ الطوسيّ وغيره من الأعلام إلى القول إنَّ الحارصة هي الدامية[١]، وأمَّا ابن إدريس فقد اختلف مع الشيخ الطوسيّ وغيره من الأعلام، بناءً على قول اللغويِّين، ويظهر أنَّ قول الأصمعي وغيره من اللغويِّين قد تناقله الفقهاء فيما بينهم، ويعدُّ حجَّة لديهم، فقد نقل الصدوق قوله: «قال الأصمعيّ: أوَّل الشِّجاج الحارصة، وهي التي تحرص الجلد، يعني تشقه.. ثمَّ الباضعة، ثمَّ المتلاحمة»[٢]، وقال ابن قتيبة: «أوَّل الشِّجاج الحارصة، وهي التي تقشر الجلد قليلًا»[٣].

أقول: قال الخليل الفراهيديّ: «والحارصة: شجَّة تشقُّ الجلد قليلًا، كما يحرص القصَّار الثوب.. والمطر يحرص الأرض يخرقها»[٤]، وقد نقل الهرويّ كلام الأصمعيّ قائلًا: «قال الأصمعي وغيره في الشجاج دخل كلام بعضهم في بعض: أوَّل الشجاج الحارصة، وهي التي تحرص الجلد، يعني التي تشقُّه.. ثمَّ الباضعة، وهي التي تشقُّ اللحم تبضعه بعد الجلد.. ثمَّ المتلاحمة.. والدامية هي التي تدمي من غير أن يسيل منها دم»[٥]، ونقل ذلك أبو بكر الأنباريّ، فالحارصة عنده غير الدامية..[٦].

=الحِلِّيّ: ١/ ١٦٢، وشرائع الإسلام: ٦/ ٢٣٩، والمختصر النافع، المحقِّق الحِلِّيّ: ١/ ٢٥٩.

(١) ينظر: ينظر: نزهة الناظر: ١/ ١١٤

(٢) من لا يحضره الفقه: ٤:٣٧١.

(٣) أدب الكاتب: ١١٣، وينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، ابن السيِّد البطليوسّي: ١/ ٨٦.

(٤) العين: ١/ ٣٦٨.

(٥) غريب الحديث: ٣/ ٧٤-٧٧.

(٦) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ٣٦٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر، ابن=

ويبدو أنَّ الخلاف في أنواع الشِّجاج والجراحات محتدم ودقيق عند اللغويِّين، غير أنَّهم قد وضعوا لكلِّ جرح وعلامة تسمية تختلف عن أختها، وهذا واضح بيِّن عندهم، وخاصَّة في الفرق بين الحارصة والدامية، على الرغم من تقاربهما، وجيء أحدهما تلو الآخر، قال الثعالبيّ: «فإذا بضعت اللحم ولم تسل الدم، فهي الباضعة، فإذا بضعت اللحم وأسالت الدم، فهي الدامية»[1]، فالاستطراد في متابعة دلالة الدامية واختلافها عن الحارصة عند اللغويِّين، وكذلك ترتيب أسماء هذه الجراحات ينبئ عن دقَّة ومعرفة لغويَّة تميَّز بها الشيخ ابن إدريس، وجعلها بمثابة منهج سار عليه في كلِّ مباحثه الفقهيَّة والأصوليَّة.. فالدامية مختلفة عن الحارصة عند اللغويِّين. قال الجوهري: «فإن سال الدم فهي الدامية»[2]، والأصح عند ابن فارس أيضًا أنَّ التي تسيل دمًا هي الدامية[3]، فالحارصة، كما أسلفنا، تختلف تمامًا عن الدامية، فالتي تحرص الجلد، أي تشقُّه قليلًا، لا شكَّ أنَّها تختلف عن الدامية التي تسيل دمًا، لذا يقول ابن منظور: «الحارصة وهي التي تقْشِّر الجلد ولا تدميه، والدامية، وهي التي تدميه»[4].

والثابت في كلِّ ما تقدم أنَّ تخطئة ابن إدريس للشيخ الطوسيّ في الفرق بين الدامية والحارصة قائم على كثرة الاستعمال اللغويّ، وهو منهج قد سار عليه الأوائل، على الرغم من أنَّ بعض اللغويِّين لم يفرق بينهما، ممَّا دعا الشيخ الطوسيّ إلى القول بترادفهما، وعدم الفرق بينهما، وهذا ديدن بعض علماء الفقه والأصول، على الرغم من أنَّ الدلالة اللغويَّة للألفاظ سيترتَّب عليها حكم شرعيّ ودية ومقدار.

=الأثير: ١/ ٩٣٦.

(١) فقه اللغة: ١/ ٢٢.

(٢) تاج اللغة ١/ ٤٥، وينظر: المخصَّص: ١/ ٤٣٤، ومفردات ألفاظ القرآن: ٣١٨.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة: ٢/ ٢٤٦، ولسان العرب: ٨/ ١٢، والمصباح المنير: ١/ ٣٢٢.

(٤) لسان العرب: ٢/ ٣٠٣، وينظر: تاج العروس: ١/ ١٤٤٠.

وممَّا يحسب على الشيخ ابن إدريس أنَّه لم يُشر إلى أنَّ هناك اختلافًا بين اللغويِّين، وإن كان نسبيًّا، بين دلالة هذه الألفاظ، وأنَّ الشيخ الطوسي لم يكن مدقِّقًا في هذه المسألة، بل ذهب إلى تخطئته بناءً على قول المشهور من اللغويِّين، بمعنى أنَّه الأفصح في الاستعمال، ومن هذا يتَّضح أنَّ الشيخ ابن إدريس قد ركب مركبًا صعبًا في مشايعة غيره في الحكم، على معظم هذه الاستعمالات بالغلط، وتشدَّد وأنكر ما فيها من وجوه الجواز.

٤. مادَّة (رقَل) (رخَل) (نَقَد):

ذكر ابن إدريس في كتاب الزكاة، في زكاة الغنم، قال: «وذكر شيخنا أبو جعفر الطوسيّ رحمه الله في الجزء الأوَّل من مسائل خلافه: مسألة المتولِّد بين الظباء والغنم، إن كان يسمَّى غنمًا أخرج منه، وإن كان لا يسمَّى غنمًا لا يخرج منه الزكاة، ثمَّ قال في استدلاله: وقد قيل: إنَّ الغنم المكِّيَّة آباؤها الظباء، وتسمية ما تولَّد بين الظباء، والغنم رَقَل وجمعه رِقال، لا يمتنع من تناول اسم الغنم له، فمن أسقط عنها الزكاة فعليه الدلالة»[1].

وقد ردَّ ابن إدريس قائلًا: «ما وجدت في كتب اللغة في الذي يبنى من الراء والقاف واللام، ولا الراء والفاء واللام، ولا الزاء والفاء واللام ما يقارب ما ذكره شيخنا، وأظنُّ هذه الصورة جرى فيها تصحيف أو طغيان قلم، أمَّا من الكتاب الذي نُقلت منه، أو من النساخ لخلل في نظام الكتابة وقصور فيها، فرأى الكاتب النون منفصلة من القاف، والدال كان فيها طول، فظنَّها لامًا، وظنَّ النون المنفصلة عن القاف راءً فكتبها رقل، وإنَّما هي نقد، محركة القاف، والنقد بالتحريك والدال غير المعجمة، جنس من الغنم، قصار الأرجل، قباح الوجوه، يكون بالبحرين، هكذا ذكره الجوهريّ، في

(١) السرائر: ١/ ٤٣٨-٤٣٩، والخلاف، الشيخ الطوسيّ: ٢/ ٣٠.

كتاب الصحاح وغيره من أهل اللغة»[1]، ثمَّ زاد ابن إدريس ناقلًا قول ابن دريد: «دقال الغنم، صغارها، يُقال شاة دقلة، على وزن فعلة، إذا كانت صغيرة، بالدال غير المعجمة المفتوحة، والقاف، وهذا أقرب إلى تصحيف الكلمة، والأوَّل هو الذي يقتضيه ظاهر الكلام، فعلى قول ابن دريد في الجمهرة، يكون الناسخ، قد قصَّر مدَّ الدال الفوقانيَّة، فظنَّها راءً، وهذا وجه التصحيف»[2].

ويترتَّب على قول الشيخَين مسائل عدَّة أحاول الوقوف عليها بشيء من التفصيل، وحينما رجعت إلى كتاب الخلاف للشيخ الطوسيّ، وجدت أنَّ الشيخ ابن إدريس قد نقل المسألة بأمانة ودقَّة عالية، غير أنَّه قد وقع في تصحيف لهذه المادَّة أيضًا، على الرغم من أنَّه قد ظنَّ أنَّ النسَّاخ هم الذين يتحمَّلون هذا التصحيف الذي جاء به ظاهر المعنى.

أقول: إنَّ الشيخ الطوسي في كتابه (الخلاف) قد سمَّى المتولِّد بين الظباء والغنم بـ(الرَّخل)، أي بحرف الخاء، وليس القاف (رقل)، كما نقله ابن إدريس في السرائر، ولا بدَّ لي قبل كلِّ شيء أن أفرِّق بين (الرَّخل)، و(الرَّقل) اللتَين جاءتا في النصَّين السابقَين على لسان الشيخَين.

فالرَّقل في اللغة ذكره الخليل، وهو أنَّ الإرقال يعني الإسراع[3]، والرَّقْل عند ابن دريد يعني: النخل، الواحدة رِقْلة[4]، وزاد الفيُّومي قائلاً: «وأرقلت إرقالًا طالت، وأقلت الناقة إرقالًا، وهو ضرب سريع من

(١) السرائر: ١/ ٤٣٨-٤٣٩، وينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، أبو موسى المدينيّ: ٢٢٠وغريب الحديث والأثر، ابن الأثير: ١/ ١٤٩

(٢) السرائر: ١/ ٤٣٨، وينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٣٦٢، والصِّحاح: ١١٣٤، وأساس البلاغة: ٦٥.

(٣) العين: ١/ ٧٠٤ (رقل).

(٤) ينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٤٠٦ (رقل).

السـير»[١]، فالرقلة هي النخلة التي فاتت اليد، وهي فوق الجبَّارة، وقد نقل ابن منظور كلام الأصمعـيّ في ذلك قائلًا: «إذا فاتت النخلة يد المتناول، فهي جبَّارة، فإذا ارتفعت عـن ذلك، فهـي الرَّقلة، وجمعها رقْـلٌ ورقالٌ.. والإرقـال هو ضرب مـن العَدْو فوق الخبـب»[٢]، فالرقل النخل الذي فات اليد، أي طا ونها، ويُلحظ في ذلك الإسراع الذي أشار إليه الخليل، ولا شك أنَّ بين الارتفاع والإطالة والإسراع وجه شبه كبير.

أمَّـا (الرَّخل) فالرُّخـال بالضمِّ لا غيره هـو الأنثى من أولاد الضـأن[٣]، والرِّخل بكـسر الخاء عند الجوهري الأنثى من أولاد الضأن أيضًـا[٤]، وزاد الأزهريّ أنَّ الرَّخل هو الأنثى من سِخال الضأن[٥].

أعـود إلى مـا ذهب إليه ابن إدريس رحمه الله فهو يرى أنَّ الكلمـة قد صُحِّفت، وما أراده الشـيخ الطوسيّ هو كلمة (نَقَد) التي بيَّن معناها سـابقًا، وهي جنس من الغنم، كما قال قصار الأرجل.

وأحسـب أنَّ في النصوص تعارضًـا وعدم ظهور، فإذا تنزَّلنا وقلنا بما قاله الشـيخ ابـن إدريس أنَّ هناك تصحيـف في كلمة (رَقَل)، وما أراده الشـيخ الطوسيّ هو (نَقَد)، وبعد بيان كلمة نقد على لسانه، نقول مستفهمين: ما علاقة (النَقَد) التي هي الغنم ذات الأرجـل القصيرة بأصل عنوان المسـألة المتعلِّقة بزكاة ما تولد بـين الظباء والغنم؟ فلم يبيِّن لنا ابن إدريس أنَّ ما تولَّد بين الظباء والغنم يسمَّى (نقد)، وإذا كان الذي يفهم من كلامـه هذا المعنى، فلا علاقة من حيـث الظاهر بين صفات هذه الغنم التي في البحرين

(١) المصباح المنير: ٣/ ٤٥٧ (رقل).
(٢) لسان العرب: ١١/ ٢٩٣ (رقل)، وينظر: تاج العروس، الزبيديّ: ١/ ٧١١٧ (رقل).
(٣) ينظر: العين: ١/ ٣٦٠ (رخل).
(٤) ينظر: ينظر: تاج اللغة: ١/ ٢٤٨ (رخل).
(٥) ينظر: ينظر: تهذيب اللغة: ٢/ ٤٨٠ (رخل)، والقاموس المحيط: ١/ ١٢٩٩.

وبـين ما تولَّد من الظبـاء والغنم، فلم يقل أحد من اللغويِّـين إنَّ الذي يتولَّد بين الظباء والغنم تكون صفاته كصفات (النقد) التي أشار إليها ابن إدريس، وحتَّى نص ابن دريد الذي تمَّم ابن إدريس به كلامه ووسمه بالتصحيف أيضًا، لم تكن فيه أدنى إشارة لما تولَّد بين الظباء والغنم.

أمَّا الكلمة الأصل التي أوردها الشيخ الطوسيّ، كما بيَّنَّا، وهي(الرَّخل) التي تعني أنثى الضأن أو أنثى السخال، كما ذهب إلى ذلك أهل المعجمات، فربَّما ينطبق عليها أصل المسـألة بلحاظ أنَّ أنثى السـخال أو أنثـى الضأن هي المتولِّد بين الظبـاء والغنم، أو بين السـخال والغنم، وهي التي تقع عليها الزكاة، وهذا ما أشـار إليه الطوسيّ في استدلاله حينـما ذكـر «ورخل وجمعه رخال لا يمتنع من تناول اسـم الغنم لـه»، بخلاف الحَمَل، وهـو ولد الغنم الذَّكر، ويعزِّز هذا الاسـتدلال أيضًا قول الشـيخ الطـوسيّ: «إنَّ الغنم المكيَّة آباؤها الظباء، وتسـمية ما تولد بـين الظباء والغنم رخل»، فقد حدَّد أنَّ آباء الغنم المكيَّـة هي الظباء، وهـذا جنس غنم خاص بالمكيَّة، يسـمَّى(رخل)، والأنثى هي الغنم المكيَّـة، وما تولد من ذلك يدعى(رخل)، ولا يمتنع (الرخل) من تناول اسـم الغنم له، وإن كان أنثـى، على رأي اللغويِّين، وكان الشـيخ الطوسيّ أكثـر وضوحًا في بيان معنى (الرخـل) في تفسـيره التبيان، حيث قـال: «الرِّخَالُ أولاد الضـأن، واحدها رخل، وفي الأنثى رخلة»[1].

أمَّـا كلمة(رقـل) التي ظـنَّ ابن إدريـس أنَّها حلَّـت محلَّ كلمـة (نَقَـد) تصحيفًا، فلا وجود لها، وليس لها علاقة بأصل المسـألة، لا من قريب، ولا من بعيد، ولم يُشِر ابن إدريـس حتَّى إلى معناها، وهي النخلـة الطويلة، ولعلَّه قد ترفَّع عـن ذِكر ذلك بلحاظ نسبتها إلى النسَّاخ، كما أشار.

(١) التبيان في تفسير القرآن: ١٠/ ٧٦.

أقول: وكيف فات ابن إدريس من أن يجعل(رقَل) مصحَّفة من (رَخَل)، فالتصحيف بين الكلمَتَين في حرف واحد فقط، وهذا أقرب إلى واقع الحال، وأخفُّ وطأة على النسَّاخ، وبه يلجم جريان القلم عن السهو، والخطأ من كلمة (نقد) التي تحتاج إلى تصحيف تام في أغلب حروفها، هذا فضلًا عن المعنى الذي سقناه فيما يتعلَّق بـ(رخل)، و(نقد)، وعلاقة ذلك بالمتولِّد بين الظباء والغنم، يزاد على ذلك أنَّ ابن فارس يعدُّ (النقد) بمعنى صغار الغنم، الذي ذهب إليه ابن إدريس، شذوذًا عن الباب، إذ قال: «وممَّا شذَّ عن الباب: النقد صغار الغنم»[1].

كل ذلك يمثل جملة من القرائن الحاليَّة والمقاميَّة التي تدفع باتِّجاه أن يكون الأقرب إلى مسألة المتولِّد بين الظباء والغنم هو(الرَّخل)، دون (الرقل)، و(النقد)، والشواهد على ذلك تصل حدَّ الاطمئنان، وقد زاد ذلك تاكيدًا أنَّ الشيخ الطوسيّ قد ذكر الرخل في كتابه الخلاف، وعزَّزه بذكره أيضًا في تفسيره التبيان، وبمراجعة دقيقة إلى أغلب كتب الفقه والحديث، تجدهم جميعًا يذكرون (الرَّخل) على أنَّه أنثى الضأن أو الغنم، دون أن يأتوا بشاهد واحد يمكن أن ينطبق على (الرقل) أو (النقد)، ومسألة التصحيف لم يبرأ منها كبار العلماء على مرِّ العصور، إذ وقع في التصحيف عدد منهم كـ«عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، والأخفش الكبير (ت١٥٨هـ)، والخليل (ت١٧٥هـ)، وأبي زيد (ت٢١٥هـ)، والأصمعيّ (ت٢١٦هـ).. وغيرهم»[2].

(١) مقاييس اللغة: ١٠٠٦ (نقد).

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة الأصفهانيّ: ١٢٤، ١٣١، ١٣٤، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أبو أحمد العسكريّ: ١١١، ١١٤، ١١٦.

نتائج البحث

١. النقـد اللغويّ ظاهرة لغويَّة قديمة حديثة، إذ بدأت عند القدماء، واسـتمرَّت عند المحدثين والمعاصرين، ولا تزال ميدانًا خصبًا إلى يومنا هذا.

٢. اعتمـد ابن إدريس في تصويب المسـائل اللغويَّة وتصحيحهـا على أقوال أهل اللغة والمعجمات وآرائهم.

٣. لم يُظهـر ابـن إدريس في نقـوده اللغويَّة اهتمامًـا بما ورد في كتب لحـن العامَّة، وتثقيف اللسـان، وتلقيح الجنان، ولم يستعن بأصحاب هذا الفن، على الرغم من وجوده في عصره بشكلٍ لافت.

٤. سـعى ابـن إدريـس في جلِّ الموارد التـي ذكر فيهـا أخطاء لغويَّـة إلى أن يختطَّ لـه منهجًـا خاصًّا في معالجتهـا، معتمدًا على مقـولات كبـار اللغويِّين، أمثال الأصمعيّ والجوهريّ في الصِّحاح، وغيرهما.

٥. فـات ابـن إدريس توجيه بعـض الألفاظ توجيهًـا لغويًّا دقيقًـا، فقد أغفل في بعضها الرجوع إلى أهل اللغة، ولم يُشِر إلى أهل المعجمات كذلك.

٦. ممَّـا يحسـب للشـيخ ابـن إدريـس، ويعـدُّ جهـدًا واضحًـا، أنَّـه عـلى الرغم مـن أنَّ كتابـه في علـم الفقـه، وهو رسـالة عمليَّـة، كانـت جهـوده اللغويَّة واضحـة جـدًّا، بل كان يعـدُّ أهل اللغة هـم الأصل الذي لا بـدَّ من الرجوع إليه.

٧. وممَّا يُحسب عليه أنَّه قد فاته أو توهَّم في دلالة بعض الألفاظ، وقد دفعه إلى ذلك فهم المسألة وتوجيهها وجهة مخالفة، أوقعته في التصحيف أو التحريف.

٨. وجدنا في بعض المسائل أنَّ الشيخ ابن إدريس قد خطَّأ الشيخ الطوسيّ، والثابت أنَّ رأي الشيخ الطوسيّ كان أقرب إلى الصواب، بلحاظ ما جاء على لسان أهل اللغة والمعجمات.

المصادر والمراجع

١. أبو منصور الجواليقيّ وآثاره في اللغة، د. عبد المنعم أحمد صالح، ط١، بغداد، ١٩٧٩م.

٢. أدب الكاتب، ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، شرحه: عليّ فاعور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ٢٠٠٩م.

٣. أربعة كتب في التصحيح اللغويّ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.

٤. أساس البلاغة، الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م.

٥. الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، ابن السيِّد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ)، تحقيق: محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٦. أوهام الجواليقيّ في المعرب: د. صباح السالم، دار تموز للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠١٤.

٧. تاج العروس من جواهر القاموس، السيِّد محمَّد مرتضى الحسينيّ الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الستَّار أحمد فرَّاج وعليّ هلاليّ وعبد الكريم العزباويّ وآخرون، ط٢، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٨. تاج اللغة وصحاح العربيَّة المسمَّى (الصِّحاح)، الجوهريّ، إسماعيل بن حمَّاد (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، مطابع دار الكتاب العربيّ، مصر، د.ت.

٩. التبيان في تفسير القرآن، الطوسيّ، أبو جعفر محمَّد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد شوقي وأحمد حبيب، المطبعة العلميَّة، النجف الأشرف، ١٩٥٧م.

١٠. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكِّيّ الصقلِّيّ (ت٥١٠هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، القاهرة، ٢٠١٠م.

١١. تكملة المعاجم العربيَّة، رينهات دوزي، دار الرشيد للنشر، ٢٠٠٧م.

١٢. التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة الأصفهانيّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمَّد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٧م.

١٣. تهذيب اللغة، الأزهريّ، أبو منصور محمَّد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٤. التوقيف على مهمَّات التعاريف، معجم لغويّ مصطلحيّ، محمَّد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمَّد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٢م.

١٥. جمهرة اللغة، ابن دريد (ت٣٢١ هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٦. حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث، د. محمَّد ضاري حمَّادي، دار الرشيد للنشر، ١٩٧٨م.

١٧. الخصائص، ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمَّد عليّ النجَّار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٦٣م.

١٨. الخلاف، الطوسيّ، أبو جعفر محمَّد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ، ط٥، قم، ١٤٢١هـ.

١٩. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمَّد بن القاسم بن محمَّد بن بشَّار الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٠. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، ابن إدريس الحِلِّيّ العجليّ (ت٥٩٨هـ)، تحقيق: محمَّد مهدي الخرسان، مكتبة الروضة الحيدريَّة، ط١، ١٤٢٩هـ.

٢١. شرح الفصيح، ابن هشام اللخميّ (ت٥٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام ط١، ١٤٠٩هـ.

٢٢. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أبو أحمد العسكريّ (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مطبعة البابي الحلبيّ، القاهرة، ١٩٦٣م.

٢٣. شفاء الغليل في كلام العرب من الدخيل شهاب الدين الخفاجيّ (ت١٠٦٩هـ)، قدَّم له وصحَّحه: د. محمَّد كشاش، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

٢٤. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ)، تحقيق:

د. مهدي المخزوميّ ود. إبراهيم السامرَّائيّ، مطابع الرسالة، الكويت، ١٩٨٠.

٢٥. فقه اللغة وسرُّ العربيَّة، أبو منصور إسماعيل الثعالبيّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

٢٦. في التصحيح اللغويّ والكلام المباح، د. خليل بنيَّان الحسُّون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمَّان، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٧. ٢٨. القاموس المحيط، مجد الدين محمَّد بن يعقوب الفيروز آباديّ (ت٨١٧هـ)، تحقيق: أبو الوفا نصر الهوريني، ط٢، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٨. القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم، أ.د. خالد إسماعيل عليّ، ط١، دار المتَّقين، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢٩. لحن العامَّة في ضوء الدراسات اللغويَّة الحديثة، د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨١م.

٣٠. لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين محمَّد بن مكرم الأنصاريّ (ت٧١١هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٦م.

٣١. لسان الميزان، ابن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)، اعتنى باخراجه: سلمان عبد الفتَّاح، مكتبة المطبوعات الإسلاميَّة، د.ت.

٣٢. المبسوط في فقه الإمامية، الشيخ الطوسيّ، المكتبة المرتضويَّة، إيران، ١٣٨٧هـ.

٣٣. مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٤. المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، محمَّد بن أبي بكر الأصفهانيّ، تحقيق: عبد الكريم العزباويّ، جامعة أمِّ القرى، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٥. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداويّ، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٦. محيط المحيط، بطرس البستانيّ، مكتبة لبنان، ٢٠٠٨م.

٣٧. المختصر النافع في فقه الإماميَّة، المحقِّق الحِلِّيّ (ت٦٧٦هـ)، مكتبة الأسد بطهران، ط١، ١٣٨٧هـ.

٣٨. المخصَّص، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفَّال، ط١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م

٣٩. المدخل اللغويّ في النقد العربيّ التطبيقيّ (بحث)، د.خلف الله بن عليّ، الأكاديميَّة للدراسات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، ع١٩، ٢٠١٨.

٤٠. المصباح المنير في غريب الشرح، الفيُّوميّ، أحمد بن محمَّد بن عليّ (ت٧٧٠هـ)، نشر: مؤسَّسة دار الهجرة، قم، د.ت.

٤١. المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور موهوب ابن أحمد بن محمَّد بن الخضر الجواليقيّ (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، ط٢، دار الكتب، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٤٢. المعرب والدخيل في اللغة العربيَّة وآدابها، د. محمَّد التونجي، ط١، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٤٣. المغرب في ترتيب المعرب، ناصر الدين المطرزيّ (ت٦١٠هـ)، تحقيق: محمَّد فاخوري، مكتبة أسامة بن زيد، ط١، ١٣٩٩هـ.

٤٤. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهانيّ (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الدار الشاميَّة، بيروت، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٥. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ)، مؤسَّسة الصفاء للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١.

٤٦. المنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان، ابن إدريس الحِلِّيّ (ت٥٩٨هـ)، مطبعة الروضة الحيدرية، ط١، ١٤٢٩هـ.

٤٧. النقد اللغويّ عند العرب في القرن الرابع الهجري (رسالة ماجستير) محروس محمَّد ابراهيم، جامعة القاهرة، كلية الاداب، ١٩٩٦.

٤٨. النقد اللغويّ في التراث العربيّ، د. ممدوح خسارة، مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ع٨٤، ج٤، ٢٠١٧.

٤٩. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاويّ ومحمود محمَّد الطنجيّ، دار إحياء الكتب العربيَّة، ط١، ١٩٦٣م.

٥٠. النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، الشيخ الطوسيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط١، ١٣٢٤هـ.